

”غيتو“ مخيم شعفاط:

عزل إسرائيلي وغياب رسمي فلسطيني

هبة أصلان\*



أحد أزقة مخيم شعفاط  
المصدر: موقع ”المصدر“ الإلكتروني

مخيم شعفاط عن المخيمات الأخرى كونه يقع في قبضة إسرائيلية مختلفة، ويخضع لطبقات سيطرة مباشرة وغير مباشرة، ويُفرض عليه نوع غريب من العزل: عزل عن المدينة التي احتضنته منذ التأسيس وكان جزءاً منها، وعزل عن محيطه الفلسطيني الذي يحظر عليه الدخول إلى المخيم أو التدخل في شؤونه. السلطة الأولى في المخيم هي للأمن الإسرائيلي الذي يقتحم ويعتقل ويهدم المنازل ويحاصر ويراقب، والسلطة الثانية للإدارة المدنية التابعة لسلطة الأمن والتي لا تمت إلى ”المدنية“ بصله، والسلطة الثالثة للأونروا التي لم تعد قادرة على تأمين الخدمات بعدها الأدنى، أمّا السلطة الرابعة فهي لتحالف المنظمات مع العشائر ذات اليد الطولى في زمن التحولات الاجتماعية والفكرية الرجعية؛ وهذه السلطات كلها مسؤولة أو عاجزة عن حل أزمة المخيم الجديدة. هكذا تتعدد السلطات وتتعاقب الأجيال على وقع نكبات جديدة، فيظهر التطهير العرقي بشكل جديد قوامه نفس مقومات البقاء

\* صحافية فلسطينية.

وممارسة الخنق والضغط اللذين يدفعان بالمواطنين إلى البحث عن العيش في مكان آخر. المخيم يتحول إلى غيتو مفروض من الخارج ومحاط بجدار الفصل العنصري؛ غيتو يعيش قاطنوه في جحيم بلا أفق، فمأساة المخيم الحقيقية تكمن في افتقاد بصيص أمل.. ما هو مصير المخيم؟ سؤال مطروح بقوة لدى جميع أبناء المخيم والمدينة اللذين يتعرضان للتطهير العرقي.

لم يقدّم الوسط السياسي الفلسطيني الإجابة عن السؤال، وأمام التطهير العرقي المتصاعد هناك غرق سياسي وإعلامي في عرض مشاريع سلطات الاحتلال وما تفعله بأبناء المخيم والمدينة والأرض الفلسطينية كلها، مع شخّ في طرح المشاريع والمبادرات وأشكال النضال ومقومات الصمود لإفشال التطهير العرقي.

يسعى هذا التحقيق لتسليط الضوء على واقع المخيم وما يجري في داخله، ومحاولة رؤية عناصر المعاناة الإنسانية المتفاقمة وتفصيلاتها، والمتفاقمة مع فقدان البوصلة الفلسطينية السياسية الرسمية، والعجز الرسمي وغير الرسمي عن خلق مقومات الصمود وتفعيل دينامياته، والتي تترافق مع استشراس قوى الاحتلال في نسف مقومات البقاء.

## تهجير وعزل

واقع المخيم الآن، هو استمرار لمعاناة طويلة وتمادية. ففي سنة ١٩٦٢ استأجرت الأونروا ١٠٠ دونم، وباشرت الأعمال لإنشاء المخيم الذي يقع بين شعفاط وعناتا إلى الشمال الشرقي على بعد ٥ كم من مدينة القدس المحتلة، لكن الانتقال الفعلي للاجئين الذين هُجروا من قراهم وأحيائهم في سنة ١٩٤٨، وكانوا يقيمون في حارتي الشرف والمغاربة، تم في سنة ١٩٦٥ لأن العيش في الحارتين لم يكن ملائماً صحياً وبيئياً وإنسانياً، وحدث هذا الأمر بتنسيق بين الأونروا والحكومة الأردنية، أما بعد احتلال سنة ١٩٦٧، فجرى اقتلاعهم وطردهم وبناء الحي اليهودي على أنقاض الحيين العربيين.

وجاء في وثيقة أردنية بتاريخ ١٩٦٦/٧/٢٠ أن "عملية تأسيس مخيم شعفاط هي أحد المشاريع التي تقدمت بها الحكومة الأردنية بالتعاون مع بلدية القدس ورئيسها وروحي الخطيب ومحافظ القدس ووزارة الإنشاء والتعمير".<sup>١</sup>

ينتمي سكان مخيم شعفاط الأصليون إلى ٥٥ مدينة وقرية فلسطينية محتلة، ومع تأسيس المخيم انتقل ٣٥٠٠ لاجئ للعيش فيه، واليوم، بعد ٤٩ عاماً على حرب ١٩٦٧، توسعت أراضي المخيم لتصل مساحتها إلى ٢٠٣ دونمات، يسكن فيها نحو ٢٠,٠٠٠ نسمة، جلهم من اللاجئين، أما البقية فجاوروا سكان المخيم الأصليين جرّاء الهجرة الداخلية التي حدثت بعد بناء جدار الفصل العنصري. ومهدت عملية بناء إسرائيل للجدار، والتي بدأت في سنة ٢٠٠٢ في عهد حكومة أريئيل شارون، لعزل المخيم من النواحي الشمالية والشرقية والجنوبية، وفي سنة ٢٠٠٤ بوش في بناء مقطع الجدار في محيط المخيم، باستثناء الجهة الغربية، وباستكمال بنائه عُزل المخيم عن محيطه الفلسطيني.<sup>٢</sup>

واكتمل الفصل العنصري بالحاجز العسكري الذي أُقيم في سنة ٢٠٠٠ بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، والذي تحوّل إلى حاجز ضخم يتحكم الجنود المتمرسون في داخله في

حركة مرور أكثر من ٨٠,٠٠٠ مواطن مقدسي، هم سكان مخيم شعفاط، وأحياء راس خميس وراس شحادة والأوقاف، وخصوصاً الذين يعملون في سوق العمل الإسرائيلية داخل القدس، الأمر الذي يضطرهم إلى أن يغادروا منازلهم ساعتين على الأقل قبل موعد الذهاب إلى أشغالهم.<sup>٢</sup>

وتحيط المستعمرات بالمخيم من جميع الجهات: من الجهة الشرقية مستعمرة عنوت وتبلغ مساحتها ٣٥٠٠ دونم ويسكنها ٥٣٠ مستوطناً؛ من الجهة الشمالية بسغات زئيف التي تبلغ مساحتها ٤٥٦٨ دونماً ويسكن فيها ٤٠,٩١١ مستوطناً؛ من الجهة الجنوبية غفعات شابيرا (التلة الفرنسية) وقد أقيمت على مساحة ٢٠١٨ دونماً ويسكنها ٨٩٩٨ مستوطناً؛ من الجهة الغربية مستعمرة ريخس شعفاط وتبلغ مساحتها ٢٠٠٠ دونم ويسكنها ٨٠٠٠ مستوطن. وفي الوقت الذي يعزل الجدار والحاجز العسكري المخيم عن القدس، فإن الجدار يربط مستعمرات راموت وريخس شعفاط من الغرب، وبسغات زئيف من الشمال، وراموت أشكول من الجنوب.

### اكتظاظ يخنق المخيم

يبلغ عدد سكان مدينة القدس من الفلسطينيين العرب داخل حدود بلدية ما يسمى "القدس الكبرى" ٣٦٠,٨٨٢ فلسطينياً وفقاً لإحصاءات سنة ٢٠١٢، وهم يشكلون ٣٨٪ من إجمالي سكان القدس،<sup>٣</sup> بينما يقيم نحو ثلث هذا العدد في مخيم شعفاط والأحياء المحيطة به، وعلى مساحة ٧٠٠ دونم تقريباً. وتعود هذه الزيادة السكانية الهائلة في هذا الحيز الصغير إلى بناء الجدار، واضطرار الفلسطينيين الحاملين الهوية المقدسية إلى الانتقال إلى داخل حدود بلدية القدس خوفاً من حرمانهم من الإقامة في مدينتهم أولاً، وثانياً من أجل حصولهم على الخدمات التي يُفترض أن يتمتعوا بها كمواطنين مقدسيين تُفرض عليهم الضرائب الباهظة.<sup>٤</sup>

وكان الهدف من بناء الجدار هو التخلص من الكثافة السكانية الفلسطينية وتعديل النسبة الديموغرافية، لكن الردّ الفلسطيني العفوي تمثل في أن المواطنين من حملة هوية القدس عادوا إلى داخل المدينة كي لا يفقدوا حقهم في الإقامة كمواطنين، الأمر الذي أفقد سلطات الاحتلال صوابها، ودفعها إلى البحث عن مشاريع أخرى عنوانها: التخلص من السكان والأحياء معاً.

إن منع إسرائيل البناء داخل أحياء القدس الشرقية دفع المقدسيين، وسط أزمة سكنية خانقة، إلى التوجه إلى البناء خارج تلك الأحياء، أي في الأحياء التي تمت إزاحتها إلى خارج حدود القدس في اتجاه جدار الفصل ومنها مخيم شعفاط، إلا إن البناء في تلك الأحياء والمخيم يتم من دون تراخيص بناء، وبغضّ نظر إسرائيلي أيضاً.

وتهدف سياسة غصّ النظر هذه إلى فرض حالة من عدم الاستقرار الذي يمكن تقويضه في أي لحظة، كما أن إسرائيل تعوّل على تشوّه البنية الاجتماعية والتحتية لمقاومة التناقضات الفلسطينية الداخلية.

رامي شاب مقدسي يسكن في مخيم شعفاط، وقد قابلته عند دخولي بوابة المخيم الحديدية

في أثناء عودته من عمله الليلي. قال لي أنه لا يستطيع شراء شقة في مدينة القدس لأن الأسعار عالية جداً، وأرخص سعر حصل عليه هو ٩٠,٠٠٠ دولار أميركي. وأضاف: "أمضيت ٨ أعوام في دراسة الهندسة في إحدى الجامعات الفلسطينية، لكن الأوضاع الاقتصادية الصعبة وعدم توفر فرص عمل في مجال تخصصي أجبراني على العمل في أحد المطاعم الإسرائيلية. تكاليف المعيشة عالية، واليوم أنا أبلغ من العمر ٢٩ عاماً وغير متزوج، وإذا بقيت الأمور على حالها سأحتاج إلى عدة أعوام أخرى لتكوين نفسي". وإذا كانت هذه ضائقة من يحمل شهادة الهندسة، فما هي حال الشبان الذين لا يحملون شهادات؟

مساحة المخيم المحدودة وعدم السماح بالبناء خارج تلك الحدود، يدفعان بسكانه إلى اللجوء إلى البناء العمودي العشوائي والفوضوي غير الآمن لمبانٍ من عدة طبقات من دون أساسات قوية، حيث تغيب البنى التحتية، ويسود الاكتظاظ السكاني، إذ إن المسافة بين المبنى والآخر لا تتجاوز المترين، الأمر الذي يلغي إمكان وجود الخصوصيات العائلية، ويولد كثيراً من المشكلات الاجتماعية.

### غياب شبه كامل للخدمات

علاوة على ما سبق، تبرز مشكلة الوضعية القانونية لسكان المخيم، إذ يحمل ١٢,٠٠٠ من سكانه بطاقة لاجئ، في حين أن هناك نحو ٨٠٠٠ يحملون الهوية المدنية الإسرائيلية، وهناك ٣٠٠٠ فلسطيني تقريباً يحملون هوية الضفة الغربية،<sup>٦</sup> الأمر الذي يجعل تحديد الجهات المسؤولة عن السكان صعباً؛ فالذين يحملون بطاقة لاجئ تتحمل "الأونروا" مسؤولية تقديم الخدمات لهم، لكن إمكانات هذه المنظمة الدولية باتت ضعيفة ومحدودة، فضلاً عن أنها تصر على أنها مسؤولة عن تقديم الخدمات لهذه الفئة من السكان فقط؛ أما السكان الذين يحملون الهوية المدنية الإسرائيلية فيُفترض أن تكون بلدية الاحتلال هي المسؤولة عنهم لأنهم يدفعون جميع الضرائب، باستثناء ضريبة "الأرنونا" الإسرائيلية المعروفة بضريبة الأملاك،<sup>٧</sup> ولأن المخيم يقع ضمن نطاق عمل هذه البلدية التي لا تقدم خدماتها لهم؛ وبما أن المخيم يقع خارج سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، فإن تلك السلطة لا تستطيع تقديم خدمات مباشرة للسكان الذين يحملون وثائق خاصة بالسلطة.

فضلاً عن تلك المشكلات، يعاني المخيم جزاء الضعف في الخدمات الصحية، والنقص الحاد في المياه، كما أن كلاً من بلدية الاحتلال ووكالة الأونروا تتجاهل مناقشات السكان لوقف معاناتهم الناجمة عن الأضرار الصحية والبيئية التي يسببها تجمّع النفايات التي زادت من ٢ - ٥ أطنان إلى ٢٢ طناً بسبب الزيادة الكبيرة في عدد السكان، واضطرار بعض سكان المخيم إلى إحراق النفايات.

ولمفاقمة المعاناة أوقفت سلطات الاحتلال في سنة ١٩٨٨ دفع تكلفة استهلاك المياه في المخيم، الأمر الذي تسبب بانقطاع المياه، لكن شبان الانتفاضة أعادوا ربط بيوت المخيم بشبكة المياه، وما زال الأهالي يرفضون دفع فواتير المياه حتى اليوم، وكان رد حكومة الاحتلال استخدام سياسة العقاب الجماعي من خلال تقليص كميات المياه المخصصة للمخيم وتخفيف قوة ضحّها.<sup>٨</sup> ولا يزيد عدد الوحدات السكنية المرتبطة بشبكة المياه بشكل

قانوني على ٣٠٠ وحدة، وطول شبكة المياه عن ٣ كيلومترات، ويصل مستوى استهلاك المياه في هذه المنطقة إلى ٢٠ متراً مكعباً للشخص في العام فقط، قياساً بالمعدل في إسرائيل والذي يبلغ ٧٠ - ١٠٠ متر مكعب في العام للفرد. وتقول منظمة الصحة العالمية إن الحد الأدنى من كمية المياه اللازمة لتوفير مستوى صحي ونظافة ملائمين، يصل إلى ٣٦,٥ متراً مكعباً للفرد سنوياً.<sup>١٠</sup>

وبينما أصبحت رؤية الشباب في المخيم يحملون أو يجزّون حاويات مياه بلاستيكية كبيرة إلى منازلهم مشهداً مألوفاً،<sup>١١</sup> فإن المستعمرات المحاذية للمخيم، والتي تبعد أمتاراً قليلة عنه، مثل بسغات زئيف، تتمتع بمياه غزيرة من دون انقطاع.<sup>١٢</sup>

إن السيطرة الإسرائيلية على المياه ونهبها شكلاً وسيلة احتلالية مهمة لتسهيل مشاريع التطهير العرقي للفلسطينيين، ولتعزيز الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية. ف"الإدارة المدنية" وشركة "مكوروت" الإسرائيليتان تملكان حق التصرف في الموارد المائية الفلسطينية، وهما المسؤولتان عن تحديد الكميات والحصص المائية واستخدامها وإدارتها.<sup>١٣</sup> وهذا الوضع تحول إلى أمر واقع ومسكوت عنه، بينما السلطة الفلسطينية لا تحرك ساكناً.

الخدمات الصحية داخل المخيم ضعيفة جداً، ويقدمها مركزان صحيان وعيادة واحدة للأونروا يداوم فيها طبيب واحد فقط، وهي تخدم أكثر من ١٢,٠٠٠ لاجئ من حاملي البطاقات، مع العلم أن معظم الأدوية التي يحتاج إليها المرضى في صيدلية العيادة، غير موجود.<sup>١٤</sup> ولأن الخدمات التي يقدمها كل من بلدية القدس والأونروا، قليلة جداً مقارنة بالكثافة السكانية، فقد استُحدثت، ومنذ سنة ١٩٩٦، لجان شعبية هي بمثابة مجالس محلية تعمل على توفير الدعم والحصول على التمويل اللازم لتغطية نفقات مشاريع تطوير البنية التحتية في المخيم، غير أن إمكانيات هذه اللجان وحدها لا تستطيع تغطية الحاجات بالكامل.<sup>١٥</sup>

ويقتصر عمل بلدية الاحتلال على هدم المنازل واستصدار أوامر هدم واعتقال الشبان، فقد جرى خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠، هدم أكثر من ٤٠ منزلاً داخل المخيم وفي محيطه بحجة عدم الترخيص، وفي أواسط سنة ٢٠٠٠ هُدم ١٧ منزلاً على أطراف المخيم.<sup>١٦</sup>

يصف ابن المخيم ثائر الفسفوس جانباً من المعاناة داخل المخيم، فيقول: "عندما حاولت إحدى طالبات مدرسة وكالة الغوث الثانوية للإناث، والتي تعاني إعاقة حركية، الدخول إلى المدرسة لتقديم امتحان نهاية العام، أعاققتها النفايات المتراكمة من الدخول، ولم تجد من يساعدها، لتبدأ بالبكاء بعد أن فات الوقت على تقديم الامتحان." وفي السياق ذاته، يقول نور الدين البياع، وهو أب لسبعة أطفال في منطقة الواد، ويسكن على أطراف المخيم، إن مياه الأمطار تفيض في الشتاء فتغمر بيته وبيوت عدد من الجيران، وتتراكم مياه الصرف الصحي التي تتفقر إلى قنوات الصرف، وهكذا تعيش عائلته معاناة مستمرة. وعلى الرغم من قيامها برفع قضية ضد بلدية الاحتلال وكسبها لها، فإن البلدية تماطل منذ عامين في تنفيذ القرار بحجة الوضع الأمني داخل المخيم.

## بيئة للآفات الاجتماعية

يعاني مخيم شعفاط عدداً من الآفات الاجتماعية، كتجارة المخدرات وتعاطيها، وانتشار

سلاح الجريمة، وتنامي العنف المجتمعي، وازدياد نسبة البطالة، والتسرب من المدارس وغيرها، حتى بات البعض يطلق على المخيم اسم "شيكاغو القدس".

وقد انتشرت تجارة المخدرات وتعاطيها في المخيم منذ سبعينيات القرن الماضي، عندما سهّل الاحتلال لتجار المخدرات عملهم بهدف إلهاء السكان وصرفهم عن المقاومة، واشتدت حدّة هذه الآفة مع بداية الثمانينيات، لكن منذ سنة ١٩٩٦، حين تم تأسيس اللجنة الشعبية ومركز الشباب ومركز معالجة الإدمان، وبعد تنامي عمل التنظيمات السياسية، فضلاً عن تنامي الطفرة الدينية، اشتدت مقاومة عمليات الترويج ونجحت في محطات كثيرة.<sup>١٧</sup>

ثمة أمر آخر ساهم في الحد من آفة المخدرات، وهو أن الجنود الإسرائيليين أصبحوا يحصلون على المخدرات من داخل المخيم، الأمر الذي دفع ضباط المكافحة الإسرائيليين إلى ملاحقة التجار داخل المخيم للحدّ من تعاطي عناصر الأمن والجنود للمخدرات. كما أدى بناء الحاجز العسكري الضخم على المدخل الغربي للمخيم إلى هدم عدد من المخازن المهجورة التي استعملت كأوكار للمرّوجين والمتعاطين.

واليوم يمكن القول إن حجم الآفة، وإن تقلص، فإن انخفاض أسعار المخدرات يجعلها في متناول الجميع،<sup>١٨</sup> فنرى الشبان يلجأون إلى تعاطي هذه المخدرات الرخيصة بسبب الفقر والبطالة والحصار والتضييق.

وتشير جهاد أبو زنيد، عضو المجلس التشريعي، إلى أن "المشكلة وإن انخفضت حدّتها، إلاّ إنها لم تختفِ تماماً، ونجدها تنتشر بين الشباب الصغار الذين وجدوا فيها وسيلة للنسيان، وأدمنوا على أنواع كيميائية جديدة من المخدرات".

وإلى جانب المخدرات، يُعتبر انتشار السلاح آفة أخرى تغذيها سلطة الاحتلال من خلال السماح بامتلاكها من دون ترخيص، الأمر الذي أدى إلى زيادة في ارتفاع معدلات الجريمة والقتل، وقد حاولت السلطة الفلسطينية مراراً وبطلب من الأهالي التدخل لوقف هذا الفلتان الأمني، غير أن الحكومة الإسرائيلية رفضت السماح لها بالتدخل، كي تبقى الفوضى قائمة ويتلهى الناس بهمومهم بدلاً من التفرد لمقاومة الاحتلال.

وتعاني المدارس نقصاً في عدد الوحدات الصفية، فبحسب أرقام بلدية القدس وصل النقص إلى ١٦٠٠ وحدة، أمّا إحصاءات "منظمة عير هعميم" فتفيد بنقص يصل إلى ٢٦٤١ وحدة.

ويوجد في مخيم شعفاط ٨ مدارس، اثنتان تتبعان الأونروا: واحدة للذكور وأخرى للإناث، وثالثة تتبع وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، وثلاث مدارس تتبع بلدية القدس، إلى جانب مدرستين خاصتين، وخمس رياض أطفال.<sup>١٩</sup>

لكن نسبة التسرب عالية، فمدارس الوكالة مكتظة، ويدرس في الصف الواحد نحو ٥٢ طالباً، بينما يضطر أكثر من ٧٠٠٠ طالب إلى المرور عبر الحاجز الإسرائيلي كل صباح نحو مدينة القدس ليلتحقوا بمدارسهم؛ وعليه، فإن الأرقام من داخل المخيم تشير إلى تراجع نسبة الطالبات في المدارس الخاصة، وذلك بسبب خوف الأهالي على بناتهن اللواتي يتعرضن في ظل مجتمع تقليدي ومحافظ للإهانة من خلال التفتيش الدقيق لهن ولحقائبهن المدرسية. ويفضّل الأهالي التزام بناتهن المنازل وتزويجهن باكراً، وهو ما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في

نسبة الزواج المبكر.<sup>٢٠</sup>

## مساع محلية لحل المشاكل

دفع سوء الأوضاع داخل المخيم، والذي يغذيه الاحتلال، التنظيمات الفلسطينية والعشائر إلى القيام بدور في محاولة تحسين أوضاع المخيم، وخصوصاً أن الجميع يحتكم إلى هذين الطرفين لحل المشكلات، في غياب مرجعية رسمية فلسطينية. وتقول جهاد أبو زنيد أنها حاولت لفت نظر السلطة والدول المانحة إلى معاناة المخيم، إلا إن الدعم بقي محدوداً وبسيطاً. وتشير إلى أن معظم العمل تقوم به مؤسسات غير حكومية، مثل مركز الشباب، والمركز النسوي، ومركز الطفل، وجمعية القدس للتأهيل، وجمعية بصيرة للمكفوفين.<sup>٢١</sup>

ويعترف الناطق باسم حركة "فتح" في القدس، رأفت عليان، بفقدان التنظيمات احترامها ومكانتها وسط الناس، وهي اليوم في حالة تراجع وعجز، ولذلك يجري التركيز على تكريس العمل العشائري والتطوعي.<sup>٢٢</sup>

ولا يعفي السلطة الفلسطينية من مسؤوليتها حظرُ سلطات الاحتلال أي دور مباشر لها في المخيم، فاللجنة الشعبية للمخيم التي تتبع دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، تقدم دعماً غير كاف، بل إن مخيم شعفاط بالكاد يستفيد منذ ٣ أعوام من مبلغ الـ ١٥٠,٠٠٠ دولار الذي تخصصه الحكومة الفلسطينية في ميزانيتها لكل مخيم.<sup>٢٣</sup> إن تقصير السلطة يزيد في الأعباء على عاتق اللجنة الشعبية والمواطنين الذين اضطروا في كثير من الأحيان إلى الأخذ بزمام الأمور، والقيام بالأعمال التي يُفترض أن يحصلوا عليها كحقوق ثابتة، وخصوصاً فيما يتعلق بجمع النفايات التي تعالج على نفقتهم الخاصة، علماً بأن كل عملية جمع من المخيم ونقل إلى مكبّ النفايات بالقرب من قرية العيزرية شرقاً تكلف نحو ١٥٠ دولاراً.

وفي سياق المبادرات المحلية، ومنذ تاريخ صدور قرار إقامة الجدار العنصري حول المخيم، قامت "اللجنة الوطنية لمقاومة التهويد" بالعديد من الفاعليات النضالية والاجتماعية، كان أبرزها إقامة خيمة اعتصام تنظم داخلها الفاعليات المناهضة لبناء الجدار وخنق المخيم، وقد استقبل فيها السفراء الأجانب وناشطو حقوق الإنسان المساندون للقضية الفلسطينية سواء أكانوا أجانب أم إسرائيليين، ووزعت نشرات توضح ما يجري وبيانات باللغات العربية والعبرية والإنكليزية بشأن الجدار ومخاطره. ونظمت اللجنة أيضاً عدداً من الاعتصامات الاحتجاجية أمام كل من ديوان رئيس حكومة الاحتلال، وبلدية الاحتلال، والقنصلية الأميركية، وجرى أيضاً توجيه العديد من رسائل الاحتجاج إلى وزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون، ورسائل ثانية وصلت إلى مكتب الأمين العام للأمم المتحدة، لكن هذا كله لم يوقف إسرائيل عن تغذية الحقد والكراهية.<sup>٢٤</sup>

ولم يتوان أبناء المخيم عن المشاركة في أعمال المقاومة في أثناء الهبة الفلسطينية الأخيرة ضد الاحتلال على الرغم من الأوضاع الصعبة والمزرية داخل المخيم، وقدّم المخيم عدداً من الشهداء، كان بينهم الشهيد إبراهيم العكاري (٤٨ عاماً) الذي نفذ عملية دهس ضد المستوطنين بالقرب من حي الشيخ جراح في قلب المدينة المحتلة، قُتل في إثرها مستوطن وجرح آخرون.<sup>٢٥</sup>

وبعد العملية أمرت سلطات الاحتلال بهدم منزل الشهيد الذي يقع في قلب المخيم، فأبدى أهالي المخيم أسمى أوجه التضامن والمساندة فيما بينهم، وذلك بمنعهم آليات بلدية الاحتلال من دخول المخيم عدة مرات لهدم منزل الشهيد، كما اشتبك جنود الاحتلال في تلك المرات مع شباب المخيم الذي دافعوا بصدورهم العارية والحجارة عن منزل الشهيد.<sup>٢٦</sup>

وبعد مرور أكثر من عام، دخلت قوات كبيرة إلى المخيم في وضح النهار وفرضت حصاراً على المنطقة، ثم أخلت منزل الشهيد وعدداً من المنازل المحيطة به من ساكنيها، وشرعت في هدمه. لكن العائلة المكونة من أرملة الشهيد وخمسة من الأبناء، لم تنم تلك الليلة في العراء، إذ جرى خلال ساعات توفير منزل بديل تبرع به أحد سكان المخيم، وتم جمع التبرعات لتسيّد أجرة المنزل لستة أشهر. ولم يتوقف دعم العائلة عند هذا الحد، بل نُظمت حملة لجمع التبرعات بهدف شراء منزل دائم للعائلة، وفعلاً انتقلت العائلة إلى السكن في منزلها الجديد في حي راس خميس.<sup>٢٧</sup>

وكان دور حركات التضامن الدولي وناشطي السلام، وبينها حركة ناطوري كارتا الإسرائيلية، مهماً وضرورياً في دعم صمود المخيم، وقد شاركت جميعاً في الاحتجاجات التي نظمها أهالي المخيم ولجانه في سنة ٢٠٠٤ ضد بناء جدار الفصل العنصري وعملية توسيع الحاجز العسكري.<sup>٢٨</sup>

## خاتمة

لا شك في أن الوضع داخل مخيم شعفاط صعب ومعقد جداً، فالتركيبة السكانية المتنوعة، وتعدد الجهات صاحبة القرار، والعجز عن القيام بالواجبات تجاه المخيم، أمور كلها زادت في حجم المشكلة، وخصوصاً في ظل ضعف ولا مبالاة وعدم تدخّل الأونروا في مواجهة مخططات بلدية القدس التهودية، وبالتالي تردي الأوضاع وصولاً إلى الفصل الكامل والتام للمخيم عن المدينة المحتلة.

كما يلاحظ الغياب شبه التام لخطة فلسطينية تستجيب للحد الأدنى من حاجات المقدسيين، وبينهم سكان مخيم شعفاط، فتعدد المرجعيات وعدم تنسيق بعضها مع البعض الآخر يربك الردّ الفلسطيني، ويجعل منه ردة فعل أنية وعملاً مرتجلاً وتلقائياً، وهو ما تعكسه الآراء المتباينة للذين أجريت معهم المقابلات. فالبعض يرى أن الفاعلية في الأداء مقتصرة على جهة معينة، بينما يبحث آخرون عن شراكة، مع غياب كامل لقاعدة المعلومات، أمّا الأسوأ فهو التقويم الذي لا يستند إلى معايير متفق عليها، بما في ذلك البرامج وتطبيقاتها. ويلاحظ أن ممثلي التنظيمات والمؤسسات منفصلون عن قاعدتهم الاجتماعية ومشكلاتها، ولأنهم كذلك فإن المواقف والتصريحات تتشابه، والخطاب ذاته يقدّم في المناسبات كافة. وفي جميع الأحوال، فإن المخيم يحتاج إلى خطة عمل تساعد في قطع الطريق على المخاطر الداهمة، وتجب عن سؤال: ما هو مصيره ومصير التجمعات السكانية الأخرى في القدس التي تتعرض للتطهير العرقي؟ ■



## المصادر

- ١ مقابلة أجرتها الكاتبة في القدس مع خليل التفكجي، مدير دائرة الخرائط ونظم المعلومات في جمعية الدراسات العربية، في ١٠/٥/٢٠١٦.
- ٢ مقابلة أجرتها الكاتبة مع خضر الدبس، منسق اللجنة الوطنية لمقاومة التهويد في المخيم، في ٨/٥/٢٠١٦.
- ٣ المصدر نفسه.
- ٤ منير مارغليت، "إسرائيل والقدس الشرقية: استيلاء وتهويد القدس" (القدس: مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١١)، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/225588.html>
- ٥ المحامية نسرين عليان ورونيت سيلع والمحامية ميخال بوميرنتس، "تأثير سياسة الفقر على الوضع الاقتصادي في القدس الشرقية" (تل أبيب ويافا: جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، ٢٠١٢)، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://www.acri.org.il/ar/wp-content/uploads/2012/12/EastJlem-Poverty-ARABIC.pdf>
- ٦ مقابلة الكاتبة مع التفكجي، مصدر سبق ذكره.
- ٧ خليل التفكجي، "مشاكل الملكيات والتخطيط في مدينة القدس" (رام الله: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ٢٠١٣)، ص ٣٧.
- ٨ مقابلة الكاتبة مع الدبس، مصدر سبق ذكره.
- ٩ المصدر نفسه.
- ١٠ "حقائق ومعطيات حول القدس الشرقية" (تل أبيب ويافا: جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، ٢٠١٥)، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://www.acri.org.il/ar/?p=4655>
- ١١ جورج كرزوم، "الأحياء الاستعمارية المغمورة بالمياه تحاصر الأحياء الفلسطينية المقدسية وتتلذذ بتعطيشها: مخيم شعفاط نموذجاً"، "أفاق البيئة والتنمية"، العدد ٦٥ (حزيران / يونيو ٢٠١٤)، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://www.maan-ctr.org/magazine/article.php?id=4ef0cy323340Y4ef0c>
- ١٢ المصدر نفسه.
- ١٣ المصدر نفسه.
- ١٤ مقابلة الكاتبة مع الدبس، مصدر سبق ذكره.
- ١٥ المصدر نفسه.
- ١٦ المصدر نفسه.
- ١٧ المصدر نفسه.
- ١٨ المصدر نفسه.
- ١٩ المصدر نفسه.
- ٢٠ المصدر نفسه.

- ٢١ مقابلة أجرتها الكاتبة مع جهاد أبو زنيد، عضو المجلس التشريعي ورئيس لجنة القدس في المجلس، في ٢٠١٦/٥/١٠.
- ٢٢ مقابلة أجرتها الكاتبة مع رأفت عليان، الناطق باسم حركة "فتح" في القدس، في ٢٠١٦/٥/١٢.
- ٢٣ مقابلة الكاتبة مع الدبس، مصدر سبق ذكره.
- ٢٤ المصدر نفسه.
- ٢٥ مقابلة أجرتها الكاتبة مع محمود الشيخ، أمين سر حركة "فتح" في مخيم شعفاط، في ٢٠١٦/٥/١٠.
- ٢٦ المصدر نفسه.
- ٢٧ المصدر نفسه.
- ٢٨ مقابلة الكاتبة مع الدبس، مصدر سبق ذكره.

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

## هجرة أو تهجير ظروف وملابسات هجرة يهود العراق

عباس شبلاق

٣٠٨ صفحات ١٢ دولاراً